نظام المدفوعات الالكتروني في العراق والتحديات التي تواجهه
(دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي)

أ. م .د عبد الأمير عبد الحسين شياع الباحث: مصطفى محمد إبراهيم
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد

تاريخ استلام البحث: 2013/9/18 تاريخ قبول النشر: 2013/10/31

المستخلص

يعمل القطاع المصرفي العراقي في بيئة مصرفية متغيرة، ما يحتم عليه مواكبة التطورات التي تحدث على النظام، إذ يعد نظام المدفوعات الالكتروني النظام المستقبلي لأشكال الدفع في جميع المؤسسات، إذ يؤدي إلى السرعة في انجاز المعاملات بدقة وفاعلية لما لهذا النظام من دور أساسي لدى السلطة النقدية والمالية، ويواجه هذا النظام بعض التحديات منها عدم أدراك الزبائن لهذا النظام بما يحقق لهم الفوائد المرجوة وتحسين البيئة المصرفية التي لاتزال تعمل بالطرق التقليدية في المصارف العراقية وعدم وجود البنى التحتية وضعف حماية البيانات والمعلومات وضعف المستويات الثقافية لدى الكوادر العاملة في المصارف العراقية، وقد تبين لنا في الإطار العملي وجود فرق معنوي كبير بين مدة 2011 و2013 في تحويل المبالغ سواء لنظام التسوية الإجمالية الآنية ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية وأي كانت بالدينار العراقي أو الدولار الأمريكي.

Challenges faced by the Iraqi electronic payments system
(Applied Study at the Central Bank of Iraq)

Asst. Prof. Dr. Abdul Ameer A. Shayaa Researcher: Mustafa M. Ibrahim
Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies
University of Baghdad

Abstract

The Iraqi banking sector works in a changing banking environment, which requires it to keep abreast of developments that occur on the system, as the electronic payments system will be the future system for all payments forms in all institutions, Because it leads to speed completion of transaction accurately and effectively for its essential role to the financial and monetary authority. This system faces challenges, some of which is the customers not understanding the system and the benefits that it could bring to them and to the development of banking environment, which is still working by traditional methods in the Iraqi Banks. Also not having the suitable infrastructures and the weakness of data and information, in addition to the failing cultural levels of the cadre working at the Iraqi Banks. We have found, while practically working, the huge significant difference in the period between 2011 and 2013, in money transference, whether for the temporary total settlement system or for the clearing electronic instruments system, and whether in Iraqi Dinars or in US dollars.

أولاً : منهجية البحث

مقدمة

أصبح موضوع "الدفع الالكتروني" في مقدمة اهتمامات الاقتصاديين في الآونة الأخيرة ومن الموضوعات الرئيسة في الساحة المصرفية ويؤكّد كثير من الاقتصاديين أن هذه الأنظمة تُعدّ من الأنظمة المهمة في العمل المصرفي لما تؤدي من سرعة ودقة في انجاز التعاملات المصرفية والمالية ومن ثمّ تحقيق الاستقرار المالي، إذ يتناول المحور الأول مفهوم وأهمية وأهداف وفوائد وخصائص وعوامل نجاح نظام المدفوعات الالكتروني، أما المحور الثاني فيضم أنواع نظام

المدفوعات الالكتروني بالعراق، والمحور الثالث يهتم بوسائل الدفع الالكتروني الأخرى ، أما المحور الرابع يبين التحديات التي يواجهها نظام المدفوعات الالكتروني.

1- مشكلة البحث :

يواجه نظام المدفوعات الالكتروني بعض التحديات (القانونية، التنظيمية، البنى التحتية) في عمله، مما استوجب دراسة هذه التحديات وإيجاد الحلول لها من خلال الخروج ببعض الاستنتاجات التي تجعل نظام المدفوعات العراقي يواكب نظام المدفوعات الالكتروني على المستوى الإقليمي والدولي .

2- أهمية البحث :

أن أهمية بحثنا هي التغلب على التحديات التي يواجهها نظام المدفوعات الالكتروني عن طريق الاهتمام بقسم المدفوعات الالكترونية من قبل البنك المركزي العراقيوتعزيز الاستقرار النقدي والمالي للجهاز المصرفي.

3- هدف البحث :

يهدف البحث إلى أن قسم المدفوعات الالكترونييعمل كفريق واحد لمواجهة التحديات التي يتعرض لها النظام وتحديث نظام المدفوعات الالكتروني العراقي لما له من دور مهم في التعامل المصرفي من حيث السرعة والكلفة والخطر التي تعمل بها المصارف التجارية العراقية مما يؤدي إلى الاحتفاظ بالسيولة المصرفية ويقلل من حالات عدم التأكد.

4- فرضيات البحث :

H_0 : عدم قدرة البنك المركزي العراقي في مواجهة التحديات التي يتعرض لها نظام المدفوعات الالكتروني .

H_1 : قدرة البنك المركزي العراقي في مواجهة التحديات التي يتعرض لها نظام المدفوعات الالكتروني .

5- الحدود الزمانية والمكانية : تمثلت الحدود المكانية في البنك المركزي العراقي ، أما الحدود الزمانية فتمثل مدة سبعة أشهر الأولى من الأعوام (2011 ، 2012 ، 2013) .

6- أسلوب البحث : تم الاعتماد على البيانات التاريخية للنظام في البنك المركزي العراقي واستخدام التحليل الكمي للبيانات .

ثانياً : الإطار المفاهيمي لنظام المدفوعات الالكتروني

بعد عام 2004 حصلت تطورات كثيرة على السياسة النقدية بالعراق وبالخصوص أنشاء نظام مدفوعات الكتروني يسهل عمل الجهاز المصرفي والمالي ويواكب التطورات التكنولوجية في ميادين القطاع المصرفي العالمي ، لما لهذا النظام من دور فعال ومهم في مجال السياسة النقدية من حيث السرعة والدقة في انجاز المعاملات المصرفية وتبادل الصكوك بين المصارف والتسوية الآنية بين الحسابات ، فقد عمل البنك المركزي العراقي ومنذ تبني نظام المدفوعات الالكتروني عام 2006 على الاستمرار في عمل الأنظمة الالكترونية الثلاثة (RTGS, ACH, GSRS) ومن ثم تحديث عمل هذه الأنظمة التي تؤدي إلى السرعة في عملية تحويل الأموال واقل خطورة وأكثر أماناً عن نظام المدفوعات التقليدي، وفي مقابل كل هذا لايزال نظام المدفوعات الالكتروني يواجه بعض التحديات في عمله وهذا ما يهتم به بحثنا .

المحور الأول – مفهوم وأهمية وأهداف وفوائد وخصائص نظام المدفوعات الالكتروني

أولاً : مفهوم نظام المدفوعات الالكتروني :

نظراً لما يواكب التقدم التكنولوجي في أساليب الدفع والتسوية فينبغي التعرف على نظام الدفع فقد عرف نظام المدفوعات بأنه عبارة عن خدمات دفع تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبضمنها التشفير وشبكات الاتصالات(S.Moertini and Others, 2011: p17). ويعرف بأنه الآلية التي يمكن من خلالها تحويل النقود الالكترونية من حساب إلى أخر وبغض النظر عن الموقع لفرع المالك أو الماسك لكل حساب (p1Khosravani : 2008 ,). ويقصد بها عمليات ملموسة ومألوفة تماماً بها (Backstrom, 1993 :p2) .

ثانياً : أهمية نظام المدفوعات الالكتروني:

1- نظام المدفوعات كبنى تحتية: نظام المدفوعات الالكتروني يؤدي الدور المحوري في تدفق الأموال في كل الاقتصاديات. بعض الصعوبات أي (عدم وجود الأجهزة والبرامج) التي كانت تحدث لنظام المدفوعات وتمنع تدفق الأموال، وان بعض الأنشطة في الأسواق المالية تكون معقدة، مما يؤدي إلى أن كل الأموال بين المصارف ستتوقف وتموت. قبل ذلك، يتبين أن نظام المدفوعات كبنى تحتية اجتماعية يدعم كل الأنشطة الاقتصادية وبالخصوص الأنشطة التجارية والمعاملات في الأسواق المالية . حماية وفاعلية أنظمة المدفوعات هي مهمة لتقنية التي تدعم وظائف الأسواق المالية والنظام المالي(Nakajima , 2011 : p2) .

2- تسمح أنظمة الدفع بإكمال العمليات بصوره أمنة وفي الوقت المناسب. أن العديد من أنظمة الدفع تستخدم من قبل شركات لشراء أو بيع البضائع والخدمات. إذ أن الأفراد يعتمدون عليها لاستلام رواتبهم والشراء بالتجزئة، أما الحكومة فتعتمد عليها لاستلام الضرائب ودفع الفوائد .

3- تسمح أنظمة المدفوعات لزبائن مصرف ما بالدفع إلى المصارف الأخرى وتقلل بذلك مخاطر الاحتيال وأخطاء الدفع إلى الدائنين الغير قانونين (Bank for interntional settlements Committee on payment and settlement systems , 2003 : p38).

ثالثاً : أهداف نظام المدفوعات الالكتروني:

1- تغطية تحويلات كافة الوزارات والمؤسسات من خلال نظام المدفوعات الالكتروني .

2- أجراء التحويلات المالية بين المصارف وفروعها الكترونياً (الرواتب، تحويل من زبون إلى آخر).

3- التنفيذ الفعال للدفعات غير النقدية من خلال الاعتماد على التحويل المالي الالكتروني بين الزبائن بدلاً من استخدام الإيداع النقدي .

4- تحسين أدارة السيولة .

5- يكون على مستوى عال من الكفاءة والمرونة .

6- السعي إلى تقليل الكلف والوقت إضافة إلى توفير السرية في نقل البيانات .

7- التقليل من المخاطر الناتجة من التبادل اليدوي .

8- تنفيذ نظام يتوافق مع المعايير الدولية .

9- تمهيد الطريق أمام خدمات مصرفية جديدة تتعلق بالدفعات المالية الكبيرة والصغيرة (Automated Teller Machine, Point of sale , Mobil Payment) .

10-تقليل فترة مقاصة تبادل الصكوك (البنك المركزي العراقي، قسم نظام المدفوعات الالكتروني، 2006)

رابعاً : فوائد نظام المدفوعات الالكتروني :

1- إمكانية أجراء عمليات الدفع بشكل سريع وموثوق .

2-إمكانية التعامل بمبالغ ذات قيم عالية / منخفضة ، وللأفراد والمؤسسات .

3-يوفر إمكانية انجاز التعاملات بشكل سريع وآمن وشفاف .

4- منظومة متبادلة : جميع المصارف مرتبطة ببعضها البعض .

5- تُعّد المنصة المشتركة لانطلاق الخدمات المصرفية التنافسية الجديدة .

6- توفر إمكانية كبيرة لزيادة عدد الزبائن والعائدات للمصارف .

7- تُعّد عامل جذب للاستثمارات المستقبلية .

8- التقليل من الجهد .

9- التقليل من الإجراءات المستندية والتعامل بأدوات الدفع الورقية (عملة ، صكوك ..الخ).

10- التقليل من الأخطاء .

11- التقليل من الكلفة والمخاطر .

12- الاعتماد على الأوراق النقدية (البنك المركزي العراقي، قسم نظام المدفوعات الالكتروني، 2006).

خامساً: خصائص نظام المدفوعات الالكتروني:

1-سهولة الاستخدام وملائمة للدائن والمدين .

2- وقت التنفيذ : أن المستفيد يرغب بمعرفة متى تكون الأموال متوفرة حتى يسحبها .

3- سهلة التشغيل الآلي يتميز نظام الدفع الالكتروني بمرونة التشغيل الآلي في أجراء عمليات نقل وتحويل الأموال بين المصارف .

4- التكاليف فيما يتعلق بالرسوم المفروضة على مؤسس أمر الدفع أو المستفيد وكذلك تكاليف المعالجة إلى مجهزي الخدمة وبضمنها كلفة السيولة .

5- الحماية ، المعبر عنها بالموثوقية ، السرية والسلامة والتأكيد من أن المصدر المعلن عنه هو مصدر حقيقي ولا يمكن لأي طرف خارجي رؤية أو الأخبار عن أي بيانات: اسم المستفيد، المراجع ...الخ .

وهناك عنصر أخر يكتسب أهمية مع الخدمات المصرفية عبر الانترنت هو عدم التنصل وعدمقدرة طرف على إنكار القيام بعمل محدد.

6- أمكانية التحقيق والتتبع: القدرة على أثبات انه قد تم أتمام الدفع واستلامه، وكذلك التسهيلات لتعقب وتتبع أمر الدفع في حالة تأخر الاستلام أو الاستفسارات (Nacamuli2008: ,p23:24,Rambure)

سادساً : عوامل نجاح نظام المدفوعات الالكتروني :

1- دعم الإدارات العليا للمصرف وتحديد سياسات واضحة لتطبيق النظام بكفاءة .

2- العمل على توافق النظام مع المبادئ والمقاييس العالمية لتطبيق أنظمة الدفع الالكتروني .

3- العمل الدؤوب لتخطي التحديات التي تواجه العراق بشكل عام والأنظمة المصرفية بشكل خاص (من الناحية التقنية والإدارية) .

4- الاعتماد على روح الفريق في العمل .

5- إرساء ثقافات جديدة في العمل المصرفي من خلال الاعتماد على التقنيات الحديثة وما يرافقها من معطيات (إجازات البرامج والنسخ الأصلية واحترام حقوق الملكية ، اعتماد الدعم الفني من خلال الشركات السائدة للأنظمة ، الاهتمام بالبنى التحتية للاتصالات ... الخ) .

6- الاهتمام بتقنيات النسخ الاحتياطي والمواقع البديلة .

7- السعي المستمر نحو تطوير الأنظمة من ناحية البرامج والأجهزة .

8- التدريب المستمر ومتابعة المصارف خطوة بخطوة (البنك المركزي العراقي، قسم نظام المدفوعات الالكتروني، 2006) .

المحور الثاني– أنواع أنظمة المدفوعات الالكترونية في البنك المركزي العراقي :

أولاً: **نظام التسوية الإجمالية الآنية (Real Time Gross Settlement) :** هو نظام تسوية المدفوعات الإجمالية الآنية والذي يضمن تسوية فعلية خلال يوم العمل لأوامر الدفع (عالية القيمة) الصادرة من قبل المشاركين وبصورة مستمرة وتتم تسوية الأرصدة على مبدأ الحركة النقدية تلو الأخرى أي مبدأ الـ (First in First out) (FIFO) ويتم فحص التحويلات من قبل النظام للتأكد من توفر الأرصدة في حسابات التسوية الخاصة بالمشارك (سليمان ،2012 :7) .

وبلغ مجموع مبالغ التحويلات بالدينار العراقي وبمعدل شهري (14) تريليون بعدد (3000) تحويل و(350) مليار بعدد (650) تحويل بالدولار الأمريكي.*

1- أهداف نظام التسوية الإجمالية الآنية:

أ-إزالة خطر التسوية اليدوية الناتج عن عمليات التسوية الصافيةالكبيرة الحجم. ، إضافة إلى أن نظام الـ RTGS يضمن تسوية نهائية غير قابلة للنقض ، وهذه ميزة حسنة ذات قيمة عالية للزبون.

ب- زيادة السرعة واختصار الوقت لتنفيذ المدفوعات.

ت- القضاء على مخاطر الائتمان والسيولة.

*من إحصائية نظام المدفوعات العراقي RTGS وبمعدل شهري لسنة 2012 .

ث- تحسين أدارة السيولة.
ج- يكون على مستوى عال من الكفاءة والمرونة.
ح- تنفيذ نظام يتوافق مع المعايير الدولية (البنك المركزي العراقي، قسم المدفوعات الالكترونية، 2006) .

ثانياً : نظام المقاصة الآلي (Automated Clearing House) : يتيح نظام المقاصة الآلية لملفات أوامر الدفع (المدفوعات واطئة القيمة ومدفوعات الدين المباشر (Direct Debit) عملية التبادل بين المشاركين واحتساب صافي الوضع التبادلي لكل المشاركين وتقديم أوامر التسوية الصافية(Net Settlement Instruction- NSI) إلى نظام تسوية الإجمالية الآنية ، إذ بلغ عدد التحويلات لأوامر الدفع المتبادلة بين المصارف المشاركة عن طريق النظام (4000) تحويلاً بالدينار العراقي و (50) تحويلاً بالدولار بمشاركة (30) مصرف* .

1- أنواع أوامر الدفع النظام (Automated Clearing House) :

أ- أوامر دفع منخفضة القيمة (Small Value Payment Order): وتكون تسويته في نفس يوم العمل، إذ تم تحديد سقف مليار دينار عراقي ومائة ألف دولار كحد أعلى للتحويل الواحد خلال النظام وهذا السقف تحت سيطرة وإدارة البنك المركزي ومن الممكن تغييره. وبلغ معدل أوامر الدفع شهرياً (500) تحويل بالدينار العراقي و(20) تحويل بالدولار الأمريكي.

ب- أوامر دفع الدين المباشر (Direct Debit - DD): ولم يتم تفعيلها حالياً لعدم وجود تعليمات وتشريعات قانونية خاصة بها. وبلغ عدد المشاركين (36) مصرف (معظم المصارف الأهلية وفروعها في بغداد والمحافظات ماعدا المصارف الحكومية) بالإضافة إلى البنك المركزي العراقي وفروعه.

ت- أوامر دفع مرفوضات الدين المباشر (Refusal Direct Debit – DDR) .

ث- الصكوك الالكترونية (Check) : وتكونتسويتهاخلاليومين. وبدأ العمل بالصكوك منذ بداية عام 2011 وقد تم اشتراك معظم المصارف الأهلية وفروعها وبلغ معدل التبادل الشهري (1000) صك بالدينار العراقي و(150) صك بالدولار الأمريكي .

ج- الصكوك المرفوضة (Check Refusal): يقوم الفرع الدافع بإنشاء قيد الرفض على صك خلال فترة المقاصة (من وقت وصول الصك إلى المصرف لغاية يوم الاستحقاق قبل بداية جلسة الصكوك) ويتم إرسال حزمة الصكوك المرفوضة إلى نظام المشارك (Participant System) في الإدارة العامة للمصرف، وإدخالها في ملف وإرسالها إلى نظام المقاصة المركزية لغرض أجراء المصادقة عليها من قبل مستخدم نظام (Central) في الإدارة العامة ، ومن ثم يتم إرسالها إلى المصرف المستفيد .

ح- صكوك المقاصة السريعة (Very Important Person): يتم إنشاؤها في الفرع المودع فيه ويكون تقديمها وتسويتها في نفس تاريخ يوم العمل دون الحاجة إلى حجم سقف الضمان ولا تخضع لتاريخ الاستحقاق في حالة قبولها من قبل المصرف المسحوب عليه . وفي حالة عدم قبول الصك في نفس يوم العمل أو في اليوم التالي فيتم إلغاء الصك أوتوماتيكياً من قبل النظام .

2- الهدف من نظام المقاصة الآلي :

أ- التنفيذ الفعال للدفعات غير النقدية من خلال الاعتماد على التحويل المالي الالكتروني بين الزبائن بدلاً من استخدام الإيداع النقدي .

ب- السعي إلى تقليل الكلف والوقت إضافة إلى توفير السرية في نقل البيانات .

ت- التقليل في المخاطر الناتجة من تبادل الصكوك يدوياً .

ث- تمهيد الطريق أمام خدمات مصرفية جديدة تتعلق بالدفعات المالية الكبيرة والصغيرة (ATM , POS , Mobil Payment) .

ج- تقليل فترة مقاصة تبادل الصكوك .

*من إحصائية نظام المدفوعات العراقي ACH وبمعدل شهري لسنة 2012 .

ثالثاً : نظام إيداع السندات الحكومية(GSRS) : هو نظام يعمل على إدارة السندات الحكومية التي يصدرها البنك المركزي العراقي ووزارة المالية ومن خلال هذا النظام يستطيع البنك المركزي مراقبة وإدارة السيولة من موقعه .

صمم النظام لإدارة سندات الحكومية وتوفير الوظائف الآتية :.

1- تسجيل السندات كوصف للسند ومالكه .

2- تسوية عملية تحويل سند الملكية من مالك إلى أخر .

3- استخدام السندات لإدارة السيولة ولأغراض الضمانات .

4- دفع عوائد السندات أو فوائدها ووظائف أدارية أخرى .

5- استخدام السندات في دعم عملية الإقراض اليومي من البنك المركزي العراقي للمشاركين خلال يوم العمل .

ويعمل البنك المركزي العراقي على تطوير الأسواق الثانوية وربطه بسوق العراق للأوراق المالية، إذ تتم عملية بيع وشراء السندات من خلال نظام وسيط يسمى نظام المتاجرة وسيعمل هذا النظام على تسهيل عمليات البيع والشراء ومطابقة العمليات من قبل المصارف (قسم المدفوعات الالكتروني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي).

المحور الثالث: وسائل الدفع الالكترونية الأخرى:

أن هذه القنوات الالكترونية تقدم من خلالها الخدمة المصرفية بشكل كامل ، من بداية اختيار الخدمة من قبل الزبون ، مروراً بإجراءات إتمامها ، وانتهاء بأدائها بشكل الكتروني كامل مثل : قيام الزبون بدفع الفواتير بالوسائل الالكترونية عن طريق الصراف الآلي أو العملية النصف الكترونية ، مثل قيام الزبون بالسحب من حسابه المدين أو الدائن نقداً ، فيتم التأثير على هذا الحساب الكترونياً بالخصم بقيمة المبلغ المسحوب ، بينما يستلم النقود الورقية فعلياً ، وان أهم قنوات التوزيع الالكتروني هي(الشمري ،العبداللات،2008: 30:29):.

ا- أجهزة الصراف الآلي (Automated Teller Machines) (ATM): وهي خدمة تقدمها المصارف لزبائنها لتخفيض ضغط العمل وتجنب الإجراءات الإدارية وتلبية حاجات الزبائن بعد أوقات العمل وخلال العطل فهي تعمل على مدار 24 ساعة إذ توضع على الجدران الخارجية للمصرف أو في الأماكن العامة كالمطارات والأسواق والجامعات، ويتم استخدام هذه الأجهزة بواسطة بطاقة الكترونية يحملها الزبون ويستخدم فيها رقماً سرياً. والصراف الآلي وسيلة يستخدم في مجالات عديدة منها، السحب النقدي والاستفسار عن الرصيد، إيداع رسائل خاصة من الزبون إلى المصرف، التحويل مابين الحسابات المربوطة بالبطاقة ، الحصول على كشف حساب مختصر، تغيير الرقم السري الخاص بالزبون، إظهار رسائل للزبون من المصرف حال استخدام جهاز الصراف الآلي (ثويني ، خلف ،2005:8) .

وتم تركيب أول آلة صراف آلي في عام 1967 بواسطة مصرف باركليز في بريطانيا، بينما تم تركيب أول آلة في الولايات المتحدة في عام 1969 وكانت البطاقات الأولى تستعمل لمرة واحدة فقط، إذ يسجل عليها قيمتها بشفرة معينة ويتم الصرف مرة واحدة لكامل المبلغ، ومن أهم فوائد أجهزة الصراف الآلي والتي حلت العديد من المشاكل التي كان يعاني منها كل من التاجر والمصرف والزبون، إذ وفرت للزبون أداة سحب تمكنه من الوصول إلى حسابه طوال 24/7 على مدار السنة ، بينما وفرت للمصرف الطوابير الطويلة من الزبائن التي كانت تصطف لتنفيذ عمليات السحب وحتى الإيداع، أما التاجر إذ قللت أجهزة الصراف الآلي من مخاطر السيولة وتزوير العملات، وأصبحت النقود تضاف إلى حسابه بشكل مباشر(شلهوب ،2007: 338:340) .

2- خدمات نقاط البيع (Point of Sale Services):هي آلة الكترونية تمرر بها البطاقة فيتم قراءة بياناتها من الشريط الممغنط خلف البطاقة وتتصل تلقائياً عن طريق خط تليفوني بالمصرف للحصول على موافقة بتنفيذ العملية وتعطي رقم لهذه الموافقة أو ترفض تنفيذ العملية وتعطي أيضاً رقماً للرفض.

وتمثل أنواع متعددة من الخدمات المالية للدفع الآلي في المحلات التجارية، مثل ضمان الصكوك والدفع والقيد المباشر عن طريق التحويل الالكتروني من حساب المشتري إلى حساب التاجر باستخدام بطاقة الزبون والجهاز الموجود لدى التاجر(جاسم، مبارك، 2010 : 129).

3- خدمة الهاتف المصرفي (Phone Banking Services) : عبارة عن آلية اتصال عن طريق الهاتف يصل بواسطتها الزبون إلى المعلومات التي يوفرها البرنامج كخدمة الرصيد وأسعار العملات، إذ يرد عليهم نظام آلياً بعد اتصال الزبون برقم محدد، ولكنه لا يستطيع الوصول إلى البيانات إلا بإدخال رقمه السري ليتمكن من التعامل مع حسابه أو الخدمات التي يسمح بها النظام (سفر، 2006 : 155) .

وتقدم معظم المصارف لزبائنها خدمة الوصول إلى حساباتهم والتحكم بها عبر الهاتف، وتقدم من خلالها العديد من الخدمات عبر الهاتف المصرفي، إذ يتم توفير هذه الخدمة عبر أنظمة يطلق عليها أنظمة الرد الصوتي والتي تكون بدورها مربوطة مع النظام الرئيسي للمصرف لتكون وسيطاً بين الزبون وحسابه بالمصرف. ويوجد نوعان من هذه الخدمة ، النوع الأول هو الذي يعتمد على الاختيار من قائمة بواسطة الضغط على الأزرار بينما يمكن للنظام الآخر أن يستقبل أوامر الزبائن صوتياً للدخول واختيار الخدمات المطلوبة . وهذه الخدمة هي أول الخدمات الآلية التي استخدمت لتقديم الخدمات المالية للزبائن، إذ أنها لاحتاج إلا لوجود جهاز الهاتف للدخول للخدمة بالاتصال على رقم مجاني عادة وبالتالي تُعّد من ارخص قنوات الوصول للخدمة المصرفية بالنسبة للزبائن وتقدم المصارف من خلال هذه الخدمة جميع الخدمات المقدمة عن طريق الانترنت تقريباً ماعدا الحصول على نسخة من كشف الحساب.

4- الصيرفة عبر الانترنت (Internet Banking) : يستطيع الزبائن من خلال موقع المصرف على الانترنت على التعامل والاستعلام عن حساباتهم من أجهزتهم الشخصية في المنازل أو المتاجر أو المكاتب وذلك بواسطة رقم سري خاص لكل منهم ، إذ يزود المصرف دورياً (كل ساعة مثلاً) عنوانه على الانترنت نسخاً من البيانات لديه إذ يمكن الزبون من التعامل من المعلومات الخاصة به أولاً بأول أي حتى أول هذه الساعة ومن ثم التصرف بها على أنها أخر معلومة مع علمه بإمكان تجدد وتطور هذه المعلومات عند نسخ بيانات أخرى عند الساعة التالية .

5- المصرف المحمول (Mobil Bank) : يقدم المصرف المحمول خدمة مصرفية متميزة عن بعد في جميع الأوقات وطوال أيام الأسبوع بلا انقطاع وذلك باستخدام الاتصال التليفوني أو الالكتروني عن طريق الانترنت ، إذ يقوم الزبون من محل إقامته أو من سيارته أو مكتبه بطلب رقم معين فيقوم جهاز خاص محمل عليه برنامج معلومات بالرد عليه ويطلب منه إدخال الرقم السري الذي سبق أن أعطاه له المصرف ثم يقوم هذا الجهاز بتحويل المكالمة إلى موظف يطلق عليه ((مركز خدمة الزبائن)) يوجد داخل مركز الاتصال وفي هذه اللحظة تظهر صورة الزبون الحية على شاشة الحاسوب الموجود أمام الموظف وكما تظهر صفحة بها كل بيانات هذا الزبون ويحصل على الخدمة التي يريدها فوراً ، ورغم حداثة نظام المصرف المحمول إلا انه ثبت أن هذا النظام يحقق للمصرف أرباحاً تعادل 6 أضعاف أرباح المصرف العادي وذلك لان المصرف المحمول يستخدم تكنولوجيا المعلومات لتحسين علاقاته وتوسيع مجال تعاملاته مع الزبائن (المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 2003 : 178) .

6- خدمة التوكيل الالكتروني (Electronic Factoring Services) : هي شراء المصرف الفواتير من البائع ودفع قيمتها له ثم تحصيلها من المشتري مقابل عمولة من البائع وتشمل هذه الخدمة التوكيل مع حق الرجوع على البائع أو دون حق الرجوع إضافة إلى خصم الفواتير وتتم عملية المطالبة والتحصيل الكترونياً .

7- خدمة التحويل الالكتروني للشيكات والمقاصة الآلية (Automated Clearing) : هناك نظام للشيكات المتداولة يسمى (Check Circulation) يتم بموجبه تحويل بيانات الشيكات الكتابية إلى بيانات الكترونية ويتم تسوية الشيكات عن طريق تحويل الأموال بناء على البيانات الالكترونية بدلاً من حركة الشيك الورقي . أما المقاصة الالكترونية فإنها نظام لتسوية مدفوعات الشيكات الكترونياً

بين المصارف بدلاً من المدفوعات الورقية في غرف المقاصة وتسجل المدفوعات الالكترونية على شريط ممغنط (الصمادي، 2003 : 33:32) .

8- خدمة (E- Switch) : عبارة عن خدمة تتمثل في الربط بين فروع المصرف الواحد ، إذ يتمكن الزبون من السحب أو الإيداع في حسابه لدى أي فرع من دون وجوب حضوره إلى الفرع الذي فتح فيه حسابه وكذلك الأمر بالنسبة إلى الشيكات .

9- خدمة (S W I FT): عبارة عن نظام يمكن منه ربط المصرف مع المصارف المراسلة أو المصارف العالمية وذلك بإرسال واستقبال الرسائل المالية وغير المالية عبر هذه الشبكة العالمية .

10- الشيكات الالكترونية (Electronic Check): يُعّد الشيك الالكتروني المكافئ الالكتروني للشيكات الورقية التقليدية فهو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة تتطلب حساباً جارياً لزبون المصرف الذي يتعامل بالشيكات الالكترونية ذات الأشكال المحددة والمعتمدة على التوقيع الالكتروني المشفر للزبون والمحفوظ لدى المصرف. وعند إصدار الشيك من قبل الزبون موثق بتوقيعه الالكتروني ليرسله عبر الانترنت إلى شخص ثالث (المستفيد) الذي يستلمه ويضيف عليه توقيعه الالكتروني أيضاً ثم يرسله إلى المصرف ليتولى حسم مبلغه من حساب المصدر وإضافته إلى حساب المستفيد مع أبلاغ الطرفين الكترونياً بذلك (سعيد، 2010 : 418).

11- التحويل المالي الالكتروني وتبادل البيانات المالية الالكترونية (Electronic Data Intercharge and Electronic Funds Transfer) : يقصد بتحويل الأموال الكترونياً هو حقيقته تحويل الأموال باستخدام الطرق الالكترونية ، أي التحويل من حساب إلى حساب أخر الكترونياً . وهو عملية محدودة الأوجه ، وبمعنى أخر فأن تحويل الأموال الكترونياً هو الأتمتة لطرف واحد من الصفقة إلا وهي الدفعة المحولة . أما تبادل البيانات الكترونياً هي عملية شاملة يمكن من خلالها معالجة وتسوية جميع حسابات الشركة ومدفوعاتها وتحصيلاتها، بمعنى انه الأتمتة الكاملة للصفقة متضمناً تفاصيل وشروحات التحويل (خطاب، 2006 : 193:192).

12- المحفظة الالكترونية (Electronic Wallet) :تُعّد المحفظة الالكترونية خدمة قدمت من العديد من الشركات لتسهيل عمليات الطلبات والمعالجة لبطاقات الاعتماد (Credit Card) ، إذ تعمل المحفظة الالكترونية على توفير الوقت والجهد بحفظ كل المعلومات عن بطاقة اعتماد معينة إذ بنقرة واحدة يتم أدراج كل هذه المعلومات بدون عناء طباعتها مرة أخرى باستخدام لوحة المفاتيح وهي أيضاً قادرة على حفظ المعلومات عن العديد من بطاقات الاعتماد وعمليات الشحن والفواتير وغيرها ، ولكن هناك العديد من المحفظات الالكترونية غير مقبولة من العديد من التجار عبر الانترنت لذا قامت شركة فيزا وماستر كارد ومجموعة من تجار المحفظات الالكترونية بعملية وضع معايير قياسية لهذه التقنية وذلك ليتم عملها بتقنية تسمى لغة النمذجة للتجارة الالكترونيةElectronic Commerce Modeling) Language)، إذ يتم قبوله (الحداد، واخرون، 2012 : 182:181).

المحور الرابع ـ التحديات التي يواجهها نظام المدفوعات الالكتروني :

واجه البنك المركزي العراقي ومنذ عام 2003 تحديات كبيرة وخطيرة تمثلت أساساً بمشكلة الديون المتراكمة على العراق وارتفاع معدلات التضخم وعدم استقرار المستوى العام للأسعار، وبالتالي تردي سعر صرف العملة المحلية تجاه أسعار صرف العملات الخارجية ومعدلات عالية من السيولة المصرفية وبهذا تسعى السلطة النقدية باتجاه زيادة فاعليتها للسيطرة على مثل هذه التحديات والتوسع في استخدام أدواتها مدعمه ببعض الإصلاحات والإجراءات المصرفية كنظم الدفع الالكترونية وأساليب التسوية الحديثة لما تمثله من أهمية في اقتصاديات البلدان رغم اختلاف سياستها النقدية للعلاقة الطردية التي تربطها بالرقي والتطور والحداثة كونها احد نتاج تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المتقدمة ومنها أنظمة المدفوعات ، وبالرغم من أن المدفوعات الالكترونية فيها فوائد عديدة إلا أنها تواجه بعض التحديات وخصوصاً في العراق ، ومن بين تلك التحديات هي (سليمان ، مصدر سابق : 2012) :.

1- **الحماية:** يجب أن تكون هنالك حماية للبيانات والمعلومات وهو أمر بالغ الأهمية، أي أن تكون البيانات والمعلومات سليمة وسرية وتمنع الزبائن الغير المصرح بهم للوصول إلى هذه البيانات وان تتوافر لمستخدميه الثقة لضمان قبول من المستخدمين بدرجة اكبر، وان يمنح للزبون الترخيص في عملية تحويل الأموال بين المصارف بعد سلامة ودقة وصحة المعلومات .

2- **البنى التحتية:** هي ضرورية لنجاح تنفيذ المدفوعات الالكترونية، وان تكون المدفوعات الالكترونية ناجحة لابد من أن تكون هناك حاجة لبنى تحتية موثوقة وفعالة من حيث التكلفة والوقت التي يمكن الوصول إليها من قبل أكثر الزبائن وتشمل البنى التحتية اتصالات المدفوعات الالكترونية وشبكات الكومبيوتر مثل الانترنت وشبكة الهواتف المستخدمة للهاتف المحمول، وبالإضافة إلى ذلك الأنشطة والعمليات المصرفية بحاجة إلى أتمتة وشبكات ربط المصارف ببقية المؤسسات المالية الأخرى .

3- **التحديات القانونية والتنظيمية:** هناك مجموعة من القوانين والقواعد والأنظمة الأخرى الوطنية أو الإقليمية أو الدولية مهمة لتنفيذ متطلبات نظام المدفوعات الالكتروني الناجح، كوضع هذه الأموال في عملية غسل الأموال وكذلك الخداع في عملية التحويل وغير ذلك .

4- **التحديات الاجتماعية والثقافية:** اختلاف في المستويات الثقافية والاجتماعية وكذلك الاختلاف في المستويات التعليمية بين الزبائن وهذا يفاقم المشكلة ، وضعف الوعي المصرفي مما يجعل اغلب الزبائن يستمرون على العمليات المصرفية التقليدية وعدم إدراكهم لتكنولوجيا المصرفية الحديثة (Kumaga,2010:14) .

ثالثاً: الإطار العملي للبحث

المطلب الأول – نبذه مختصرة عن البنك المركزي العراقي

في عام 1931 تأسس مجلس عملة العراق في لندن لأغراض إصدار العملة الورقية والاحتفاظ باحتياطيمن عملة الدينار الجديد. انتهج مجلس العملة سياسة نقدية تحفظية بالاحتفاظ باحتياطيات عالية للغاية كغطاء للدينار، وفي عام 1947 تأسس المصرف الوطني العراقي وهو مصرف حكومي والغي مجلس العملة في عام 1949 والذي تأسس في لندن حال تسلم المصرف الجديد مسؤولية إصدار العملة الورقية والاحتفاظ بالاحتياطي، واستمر المصرف الوطني العراقي بإتباع السياسة النقدية التحفظية والاحتفاظ بنسبة100% من الاحتياطيات كغطاء للعملة المحلية القائمة، وفي عام 1956 أصبح المصرف الوطني العراقي هو البنك المركزي العراقي، وشملت مسؤولياته إصداروإدارة العملة والرقابة على معاملات النقد الأجنبيوالأشراف والرقابة على الجهاز المصرفي، احتفظ البنك بحسابات الحكومة وعمل على أدارة القروض الحكومية.

وبعد عام 2003م صدرت سلطة الائتلاف المؤقتة خلال الفترة ما بين 15 تشرين الأول 2003 و 15 كانون الثاني 2004 عملة عراقية جديدة ورقية حيث طبعت العملات الورقية باستخدام تقنيات مضادة للتزوير من اجل خلق عملة واحدة موحدة تستخدم في كافة أنحاء العراق وجعل النقود مناسبة أكثر للاستخدام في الحياة اليومية للجمهور واستبدلت العملات الورقية القديمة بالعملات الورقية الجديدة وبسعر واحد دينار قديم يعادل واحد دينار جديد باستثناء الدنانير السويسرية والتي استبدلت بسعر دينار سويسري قديم يعادل 150 دينار جديد.

واعتبر البنك المركزي العراقي بنك عراقي مستقل بموجب قانون البنك المركزي العراقي الصادر في 6 آذار2004 ، ويكون البنك مسؤولاً عن:

1- الحفاظ على استقرار الأسعار
2- تنفيذ السياسة النقدية (بما في ذلك سياسات أسعار الصرف)
3- أدارة الاحتياطيات الأجنبية
4- إصداروإدارة العملة
5- تنظيم القطاع المصرفي للنهوض بنظام مالي تنافسي ومستقر

يقع المركز الرئيسي للبنك في بغداد وله أربع فروع في البصرة، الموصل، السليمانية واربيل .

المطلب الثاني – الإطار العملي

يمثل الإطار العملي للبحث نظام التسوية الإجمالية الآنية (Real Time Gross Settlement) ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية (C-ACH) .

1- نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS)

جدول (1)

نظام التسوية الإجمالية الآنية RTGSللسنوات 2011- 2013(المبلغ بالدينار العراقي)

السنة / الأشهر	2011	الأهمية النسبية %	2012	الأهمية النسبية %	2013	الأهمية النسبية %
كانون الثاني	6,979,224,169	%10,8	9,892,561,815	%11,8	12,149,182,137	%11,7
شباط	8,235,841,360	%12,7	8,289,529,100	%9,9	16,220,166,444	%15,7
آذار	8,584,134,625	%13,2	8,593,751,607	%10,2	10,922,755,966	%10,6
نيسان	11,940,546,691	%18,4	14,554,745,996	%17,3	14,539,629,778	%14,0
أيار	10,200,187,383	%15,7	14,798,573,784	%17,6	18,514,518,971	%17,9
حزيران	8,274,759,508	%12,7	13,879,190,267	%16,5	15,811,264,305	%15,3
تموز	10,689,362,677	%16,5	13,933,743,618	%16,6	15,328,039,104	%14,8
المجموع	64,904,055	%100	83,942,097	%100	103,485,550	%100

المصدر : أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات قسم المدفوعات ، البنك المركزي العراقي

يلاحظ في الجدول (1) بأن شهر كانون الثاني لعام 2013 ارتفع مبلغ التحويل بنظام التسوية الإجماليةالآنية بالدينار العراقي مقارنة بعام 2011 و2012لنفس الشهروبأهمية نسبية مقدارها (11,7%) ، واستمر ارتفاع مبلغ التحويل بنظام التسوية الإجماليةالآنية لعام 2013 لشهر شباط مقارنة بعام 2011 و 2012 لنفس الشهر وبأهمية نسبية مقدارها (15,7%) ، وكان شهر آذار ارتفع فيه مبالغ التحويل نظام التسوية الإجماليةالآنية مقارنة بنفس الشهر للأعوام 2011 و 2012 وبلغت أهمية نسبية (10,6%) لعام 2013 ، إما شهر نيسان فقد كان التحويل بنظام التسوية الإجماليةالآنية مرتفع مقارنة بعام 2011 و 2012 لنفس الشهر وبلغت الأهمية النسبية (14,0%) واستمر الارتفاع في مبالغ التحويل بنظام التسوية الإجمالية الآنية بالدينار العراقي لعام 2013 لشهر أيار وحزيران وتموز وبأهمية نسبية بلغت (17,9%) و (15,3%) و (14,8%) على التوالي لعام 2013 .

جدول (2)

نظام التسوية الإجمالية الآنية RTGS للسنوات 2011- 2013 (المبلغ بالدولار الأمريكي)

السنة / الشهر	2011	الأهمية النسبية %	2012	الأهمية النسبية %	2013	الأهمية النسبية %
كانون الثاني	344,395,964	%16,8	373,442,773	%16,5	1,644,804,322	%0,1
شباط	88,417,020	%4,3	462,057,257	%20,4	292,007,770	%11,2
آذار	526,285,328	%25,7	289,766,513	%12,9	403,625,605	%15,5
نيسان	297,376,599	%14,5	355,119,612	%15,7	387,587,635	%14,9
أيار	452,773,951	%22,1	269,117,520	%11,9	560,721,133	%21,5
حزيران	147,437,255	%7,2	231,251,694	%10,2	436,257,017	%16,7
تموز	193,200,120	%9,4	280,879,069	%12,4	526,132,444	%20,2
المجموع	2049,8863	%100	2261,6344	%100	2607,9763	%100

المصدر : أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات قسم المدفوعات ، البنك المركزي العراقي

يبين الجدول (2) بان مبالغ التحويل بنظام التسوية الإجماليةالآنية بالدولار الأمريكي لعام 2013 ارتفع لشهر كانون مقارنة بعام 2011 و 2012 لنفس الشهر وبأهمية نسبية بلغت (0,1%) ، إما شهر شباط فقد انخفض مبلغ التحويل بنظام التسوية الإجماليةالآنية بالدولار الأمريكي لعام 2013 مقارنة لنفس الشهر من عام 2011 و 2012 وبأهمية نسبية مقدارها (20,4%) لعام 2012 ، في حين شهد شهر آذار ارتفاع في مبالغ التحويل بنظام التسوية الإجماليةالآنية لعام 2013 مقارنة لنفس الشهر من عام 2011 و 2012 وكانت الأهمية النسبية (15,5%) لعام 2013 ، واستمر هذا

الارتفاع في مبالغ التحويل بنظام التسوية الإجمالية الآنية للأشهر نيسان وأيار وحزيران وتموز لعام 2013 مقارنة بعام 2011 و 2012 وبأهمية نسبية بلغت (14,9%) و (21,5%) و (16,7%) و (20,2%) لعام 2013 مقارنة بعام 2011 و 2012 .

2- نظام مقاصة الصكوك الالكترونية الـ (C-ACH) :

أ. أوامر الدفع المنخفضة القيمة الدائنة (SVPO) :

ب. الصكوك الالكترونية (CH) :

جدول (3)

أوامر الدفع المنخفضة القيمة الدائنة (SVPO) للسنوات 2011-2013 (المبلغ بالدينار العراقي)

السنة / الشهر	2011	الأهمية النسبية %	2012	الأهمية النسبية %	2013	الأهمية النسبية %
كانون الثاني	5,310,000	%2,0	62,185,000	%4,4	2,085,602,285	%0,2
شباط	4,085,000	%1,6	863,360,116	%60,4	2,216,401,836	%0,3
آذار	35,978,723	%13,8	50,717,628	%3,5	853,649,500	%98,6
نيسان	76,225,666	%29,2	261,982,092	%15,2	1,355,867,332	%0,2
أيار	4,560,000	%1,7	132,682,678	%9,3	1,085,235,342	%0,1
حزيران	58,875,000	%22,6	102,457,163	%7,2	3,080,504,883	%0,3
تموز	75,966,930	%29,1	1,128,274,000	%0,1	2,424,220,288	%0,0
المجموع	260,999	%100	1429,511	%100	865,894	%100

المصدر : أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات قسم المدفوعات ، البنك المركزي العراقي .

يلاحظ في الجدول (3) أنأوامر الدفع المنخفضة القيمة بالدينار العراقي في عام 2013 لجميع الأشهر شهد ارتفاع ملحوظ مقارنة بعام 2011 و 2012 لنفس الأشهر وذلك من خلال تسديد جميع الأموال بين الزبائن أو رواتب الموظفين من خلال هذا النظام وقد كانت الأهمية النسبية لعام 2013 (0,2%) و (0,3%) و (98,6%) و (0,25) و (0,1%) و (0,3%) و (0,0%) على التوالي .

جدول (4)

أوامر الدفع المنخفضة القيمة (SVPO) للسنوات 2011- 2013 (المبلغ بالدولار الأمريكي)

السنة / الشهر	2011	الأهمية النسبية %	2012	الأهمية النسبية %	2013	الأهمية النسبية %
كانون♦ الثاني	-	-	136,152	%5,0	1,305,331	%0,0
شباط	-	-	29,500	%1,0	616,828	%33,2
آذار	-	-	250,349	%9,2	305,612	%16,4
نيسان	-	-	692,060	%25,4	1,252,515	%0,06
أيار	-	-	861,837	%31,6	1,030,477	%0,05
حزيران	80,590	%92,9	289,564	%10,6	927,672	%50,0
تموز	6,119	%7,0	460,486	%16,9	1,579,438	%0,08
المجموع	86,709	%100	2719,948	%100	1855,2797	%100

المصدر : أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات قسم المدفوعات في البنك المركزي العراقي .

يلاحظ من خلال جدول (4) أن عام 2013 قد ارتفع فيه أوامر الدفع المنخفضة القيمة بالدولار الأمريكي مقارنة بعام 2011 و 2012 لجميع الأشهر وبأهمية نسبية بلغت (0,07%) (33,24%) (16,47%) (0,06%) (0,05%) (50,00%) (0,08%) للأشهر على التوالي لعام 2013.

♦عدم وجود مبالغ عام 2011لاوامر الدفع المنخفضة القيمة بالدولار الأمريكي من شهر (كانون الثاني – حزيران) وذلك لعدم تفعيل تحويل المبالغ بالدولار الأمريكي بهذا النظام وإنما كانت فقط بالدينار العراقي وفي شهر حزيران تم تفعيل تحويل أوامر الدفع المنخفضة القيمة بالدولار الأمريكي تماشياً مع بقية أنظمة الدفع الالكتروني في البنك المركزي العراقي ليصبح التحويل بالدينار العراقي والدولار الأمريكي لكل نظام ، مما أدى إلى عدم قدرتنا على استخراج الأهمية النسبية لعام 2011 ماعدا شهري حزيران وتموز .

جدول (5)

الصكوك الالكترونية للسنوات 2011- 2013 (المبلغ بالدينار العراقي)

السنة / الشهر	2011	الأهمية النسبية %	2012	الأهمية النسبية %	2013	الأهمية النسبية %
كانون الثاني	45,776,706	%6,98	93,692,042,691	%14,4	202,293,840,998	%9,68
شباط	50,305,590	%7,67	57,625,829,835	%8,8	167,965,566,662	%8,0
آذار	275,000	%41,9	68,341,369,020	%10,5	395,020,430,581	%18,9
نيسان	18,061,149	%2,75	80,395,946,220	%12,3	388,566,954,666	%18,6
أيار	258,745,652	%39,4	128,950,543,699	%19,8	352,718,367,100	%16,8
حزيران	2,554,117,423	%0,3	142,167,235,514	%21,8	332,575,000,255	%15,9
تموز	5,349,038,376	%0,8	78,116,007,429	%12,0	249,652,671,583	%11,9
المجموع	655,79223	%100	649,28894	%100	2088,7926	%100

المصدر : أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات قسم المدفوعات في البنك المركزي العراقي .

يتضح من جدول (5) بان الصكوك الالكترونية بالدينار العراقي لعام 2013 كانت مرتفعة مقارنة بالصكوك الالكترونية لعام 2011 و 2012 لنفس الأشهر، وتفاوت الأهمية النسبية لعام 2013 من شهر كانون الثاني ولغاية شهر تموز وذلك من خلال الوعي المصرفي لدى الزبائن والسرعة في انجاز المعاملات المالية مما أدى إلى ارتفاع مبالغ التحويل من خلال الصكوك الالكترونية .

جدول (6)

الصكوك الالكترونية للسنوات 2011- 2013 (المبلغ بالدولار الأمريكي)

السنة / الشهر	2011	الأهمية النسبية %	2012	الأهمية النسبية %	2013	الأهمية النسبية %
كانون الثاني	107,927	%5,4	7,606,007	%9,6	18,392,123	%11,4
شباط	46,700	%2,3	6,205,573	%7,8	18,703,304	%11,6
آذار	644,557	%32,7	8,371,230	%10,6	26,868,720	%16,7
نيسان	192,711	%9,7	8,754,536	%11,1	20,140,096	%12,5
أيار	197,834	%10,0	13,976,388	%17,7	26,259,903	%16,3
حزيران	1,955,223	%0,0	10,626,468	%13,5	38,158,119	%23,7
تموز	775,669	39,4	23,018,729	%29,3	12,221,123	%7,6
المجموع	1967,3532	%100	78,558931	%100	160,74337	%100

المصدر : أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات قسم المدفوعات في البنك المركزي العراقي.

يتضح مما سبق ، أن الصكوك الالكترونية سواء كانت بالدينار العراقي أو الدولار لها رغبة من جميع المصارف والزبائن ففي عام 2013 لاحظ زيادة في مبالغ التحويل مقارنة بعام 2011 و 2012 وهذا يدل على أن جميع المصارف تواكب التطورات المستقبلية للنظام وبذل الجهود في توفير البنى التحتية للأنظمة الكترونية التي يفرضها البنك المركزي العراقي على المصارف والمؤسسات المالية ، وفي المقابل يستطيع البنك المركزي العراقي أن يعالج التحديات التي يتعرض لها النظام وإيجاد بيئة مصرفية تلائم الوضع المالي والنقدي، ومن خلال التحليل المالي للبيانات التاريخية لنظام المدفوعات الالكتروني تبين أن البنك المركزي العراقي يستطيع أن يواجه التحديات التي يتعرض لها النظام وهذا ما ثبت صحة الفرضية، أي نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية الإثبات (H_1) .

الاستنتاجات :

1- أن نظام المدفوعات والتسوية يرتبط بشكل وثيق بالوظيفة الرئيسية للسلطات النقدية وهو تحقيق الاستقرار المالي المعني بكفاءة وسلامة هذه الأنظمة الأمر الذي يتحقق من خلال دور هذه السلطات في تشغيل هذه الأنظمة والأشراف عليها.

2- ساهم نظام المدفوعات الالكتروني في توفير الكشوفات والإحصائيات المهمة خاصة المتعلقة بالسيولة المالية لذوي القرار لاغتنام أي فرصة استثمارية أو ائتمانية طارئة أو طويلة الأمد قد تطرأ على ساحة عمله بالسرعة التي حدثت فيها مما يقلل من فجوة الخسارة أذا كانت تلك الفرص جيدة فضلاً عن سرعة التعامل معها .

3- يتعرض نظام المدفوعات الالكتروني لبعض المخاطر التي من الممكن التحقيق منها باتخاذ مجموعة من الإجراءات اللازمة لذلك .

4- يجب التقليل من شان التحديات التي تنبثق من أدوات الدفع الحديثة وخاصة الالكترونية منها من خلال مراجعة تشكيل سياسته النقدية استجابة لتلك التطورات التكنولوجية ، وبناء عليه يتم تطوير الإطار التنظيمي للسياسة النقدية للبنك المركزي وفقا لتلك التطورات لضمان عدم تهديد تلك التطورات التكنولوجية للسياسة النقدية للبنك المركزي .

التوصيات :

1- ينبغي الاهتمام بكفاءة وسلامة هذه الأنظمة وتطويرها من خلال وضع البرامجيات المتطورة والمتابعة المستمرة لعمل هذه الأنظمة .

2- إن هذا النظام يجعل جميع العمليات المصرفية الداخلية والخارجية بالسرعة الممكنة ويساعد على منح الائتمان والاستثمار في الأموال المتوفرة لدى المصرف .

3- العمل على أيجاد سبل لتخفيض المخاطر الناتجة عن العمل المصرفي الالكتروني والتصدي للتحديات التي تواجه النظام ومن بين تلك السبل هي :.

أ- تقليل المخاطر المتعلقة بتشغيل النظام .

ب- تعزيز كفاءة النظام والأمان والموثوقية والسرعة في أدائه

ت- تعزيز الثقة بين المشاركين بالنظام وتأكيد المعاملة .

ث- تلبية حاجات الاقتصاد الوطني ومواكبة التطورات في مجال نظام المدفوعات الالكتروني .

4- ضرورة الانتهاء من إصدار التشريعات القانونية والتعليمات الخاصة بنظام المدفوعات الالكتروني لتتمكن المصارف من العمل في بيئة مصرفية قانونية وسليمة .

المصادر

الكتب :

1-الحداد، وسيم محمد، وآخرون، الخدمات المصرفية الالكترونية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن،2012 .

2-خطاب، عامر، التجارة الالكترونية ،الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن ،2006 .

3- السواح، نادر شعبان إبراهيم، النقود البلاستيكية واثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، 2006 .

4- سعيد، عبد السلام لفتة، خصوصية العمل المصرفي، الطبعة الأولى، دار الدكتور للعلوم الاقتصادية والإدارية، بغداد - العراق ، 2010 .

5- سفر، احمد، العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب ناشرون، طرابلس - لبنان،2006 .

6- شلهوب ، علي محمد ، شؤون النقود وأعمال البنوك ،الطبعة الأولى ، شعاع للنشر والعلوم ، عمان - الأردن ، 2007 .

7- الشمري ، ناظم محمد نوري ، العبد اللات ، عبد الفتاح زهير ، الصيرفة الالكترونية الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع ،الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان – الأردن ،2008 .
8- الصمادي ، حازم نعيم ، المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية ،الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ،2003 .

الدوريات والتقارير :
1- البنك المركزي العراقي، قسم المدفوعات الالكترونية ، 2006 .
2- البنك المحمول والنقود الالكترونية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد الأول، العدد الثالث، السنة الأولى ، 2003 .
3- تقرير صادر عن قسم المدفوعات، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي 2007.
4- ثويني، فلاح حسن، وخلف، وحيدة جبر، الصيرفة الالكترونية المبررات والمخاطر ومتطلبات النجاح، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، السنة الثامنة والعشرون، العدد 54، 2005 .
5- جاسم ، نبيل ذنون، ومبارك، مثال مرهون، معيقات تطبيق الصيرفة الالكترونية في القطاع المصرفي الحكومي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والعشرون، 2010.
6- سليمان، بشرى طالب، أنظمة الدفع الالكتروني في العراق مكوناتها - دورها - أدارة مخاطرها، بحث مقدم إلى ملتقى بغداد الاقتصادي المصرفي، 2012 .

BOOKS:
1- Backstrom, Hans, payment system in transition, financial markets department, 1993.
2-Nakajima, Masashi, payment system Technologies and functions innovations and developments, United States of America, first print, 2011.
3- Rambure, Dominique, Nacamuli, Alec, payment systems, print and design in Great British, first print, 2008.

Journal & Periodicals& Reports
1- S. moertini, veronica, and others, International Journal of computer science & information technology, THEDEVELOPMENT OF ELECTRONIC PAYMENT SYSTEM FOR UNIVERSITIES IN INDONESIA: ON RESOLVING KEY SUCCESS FACTORS, vol 3, no2 , April 2011.
2- Khosravani, Amir, the modern integrated payment system: the Iran Experience to data , Journal of internet Banking and commerce, No 1, vol 13, 2008.
3- Bank for interntional settlements-Committee on payment and settlement systems, Aglossary of terms used in payments and settlement systems, 2003.
4- Kumaga, Delali, challenges of implementing electronic payment systems-The case of Ghana ʿs E- Zwich payment system, Master ʿs thesis in Business Administration, MPA Programme, School of Management , 2010.